

تعريب كتاب

ذو الفقار بين ثورة يوليو والسيادة للسودان

عثمان حسن أحمد

ثورة يوليو واتفاقية السودان كتاب صغير الحجم لا تبـلـغ صفحاته المائة والخمسين، من تأليف قائد الجناح حسين ذى الفقار صبرى، وقد قامت بنشره مؤسسة سجل العرب فى عام ١٩٨٢. ولم يقع الكتاب فى يدي إلا بعد فراغى، قبل أكثر من عام، من كتابة سلسلة من المقالات تعليقا على كتاب أخرجه المؤلف نفسه باللغة الانجليزية فى عام ١٩٨٢ أيضا، وجعل عنوانه السيادة .. للسودان (١)

والمؤلف رجل معروف للمخضرمين من الساسة. فقد عمل بالجيش المصرى بالخرطوم (١٩٤٩-١٩٥٢)، وأصبح عضوا بوفد مصر للمفاوضات مع بريطانيا بشأن السودان (١٩٥٢-١٩٥٣). ثم أختير ممثلا لمصر فى لجنة الحاكم العام أثناء فترة الحكم الذاتى (١٩٥٣-١٩٥٥). ولقد عاصر ذو الفقار كثيرا من الأحداث الهامة فى السودان وأسهم فيها بصورة أو أخرى. فقد شهدت تلك الفترة اضطراع الأحزاب الاتحادية فيما بينها وصراعها مع الأحزاب الاستقلالية، الى جانب صراعات كل المؤسسات السياسية مع دولتى الحكم الشنائى سعيا وراء أهدافها. وبرز الى الوجود الحزب الجمهورى الاشتراكى منافسا لحزب الأمة فى أكثر من جبهة. واستعرت الخلافات بين الكيانات السياسية، وازدادت حدة، ولكن حينما حزب الأمر التفت كافة الأحزاب خلف المفاوض المصرى حتى تم توقيع الاتفاقية، (٢) كما واكب ذلك توحد الأحزاب الاتحادية فيما عرف بالحزب الوطنى الاتحادى (٣) والذى تحول - بعد حين - من دعوة الاتحاد مع مصر الى المناداة بالاستقلال. لقد عاصر حسين ذو الفقار هذه الأحداث وحتى إعلان استقلال السودان فى أول يناير، ولكنه آثر فى كتابيه أن يقتصر على الفترة الأولى والى التى تنتهى بتوقيع الاتفاقية المصرية فى عام ١٩٥٣ - أى ما قبل فترة الحكم الذاتى الانتقالى وقبل تحول الوطنى الاتحادى الى الدعوة الى الاستقلال.

إن موضوع الكتابين هو قصة الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن السودان (فبراير ١٩٥٣) ودور السيد حسين ذى الفقار فى ذلك

الانجاز. وربما كان كتاب السيادة للسودان هو الأصل، وكتاب ثورة يوليو واتفاقية السودان ترجمة أو تعريب وتهذيب وتنقيح له، لجأ المؤلف فيه الى الحذف والتعديل وربما الى قليل من الاضافة وذلك حسب مقتضى الحال. ونحاول فى الجزء الأول من هذا المقال أن نلخص مجمل آرائنا عن كتاب السيادة للسودان إذ أنها تنطبق، ولحد كبير على النص العربى لكتاب ذى الفقار. هذا وسنفرّد الجزء الثانى من المقال لمقارنة النصّين العربى والانجليزى وإبراز التناقضات بينهما الى جانب التحوير والتبديل والاضافة مع إثبات بعض الملاحظات التى قد تساعد المهتمّين على استجلاء ما غمض فى تلك الحقبة الهامة .

دور قادة ثورة ٢٣ يوليو:

لقد حاول ذو الفقار فى كتابه السيادة للسودان أن ينقل للقارئ ما قام به من دور لتمكين السودان من استعادة سيادته وذلك برصده وسرده لأحداث فترة حرجة فى تاريخ السودان (١٩٥٠-١٩٥٣) وحيث أتاحت له الظروف أن يكون فى قلب الأحداث وذلك إبان وقبيل المفاوضات البريطانية المصرية بشأن السودان. وفى حقيقة الأمر فإنّ غرض الكاتب هو إثبات دوره فى الأحداث التى أدّت الى اتفاقية السودان (١٩٥٣) مع توضيح أبعاد هذا الدور التاريخى. فالكتاب ليس دراسة علمية لاستقصاء الظروف والعوامل التى قادت الى توقيع إتفاقية السودان، وإنّما هدفه إبراز دور فرد واحد فى فترة تاريخية معينة وتأثيره على مجريات الأحداث تلك مع توضيح لرؤيته وآرائه فى تلك الأحداث والأشخاص ومواقفهم وأدوارهم، والظروف والعوامل المؤثرة فى الأحداث والأشخاص ومجريات الأمور. ونظرنا الى الكتاب فى هذا الاطار - أى أنّه سجل لانجازات ذى الفقار فى تلك الفترة، وتقويمه الأحداث والظروف والأشخاص الذين تعامل معهم فى تلك الفترة، وآرائه فيهم وفى مواقفهم وآرائهم ..

ولا نشك فى أنّ السيد ذا الفقار قد بذل جهدا معقولا فى تلك الفترة الهامة من تاريخ السودان - فى بناء الجسور بين الأحزاب الاستقلالية السودانية وبين الحكومة المصرية، وفى تحسّن رغبات تلك

الأحزاب وتخفيف - إن لم يكن إزالة - شكوكها فى النوايا المصرية ؛ بل وفى تنفير "الاتحاديين" من الدعوة للاتحاد مع مصر، غير أن إنجازاته - فى نظري - تتمثل فى دوره فى المفاوضات المصرية - البريطانية . وتشهد وقائع جلسات تلك المفاوضات بدوره فى أثنائها (٤)

ولكن - بكل أسف - فإن مذكراته تمضى أبعد من ذلك بكثير فإنها تحاول تعظيم دوره بصورة تسقط أدوار الجميع . والأمثلة على هذا عديدة جدًا . فلقد صور السيد حسين ذو الفقار أن أغلب الأحداث الهامة كانت من مبادراته وصنعه أحيانًا . وهذا الشَّج من معاييب الكثير من المذكرات ، حيث يبالغ الكاتب فى حجم أفعاله مع تضخيم دوره وإسهامه وتقليل دور الآخرين ، وذلك مأخذ أساسى على هذا الكتاب لقد صنع السيد ذو الفقار حسبما يرى هو كلَّ شيء ، وحتى صلاح سالم يبدو دوره هامشيًا للغاية . ولقد حوّر وبذل السيد ذو الفقار فى الحقائق تضخيما لدوره وتقليلا لعمل غيره . ولاشك أن ذلك قد قلل كثيرا من قيمة هذه المذكرات .

ومهما يكن دور السيد ذو الفقار فى الأحداث ، فإن المتتبع للأحداث ليرجح أن قادة مصر الجدد فى القاهرة هم مصدر ومنبع تلك المقترحات الخطيرة والتي تمثل تحولا أساسيا فى التفكير المصرى الرسمى . فلأول مرة فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية يستبعد مسئول رسمى مسألة سيادة مصر على السودان ، ويعترف بحق السودانين فى تقرير المصير . ويستبعد المرء أن يكون ذو الفقار هو صاحب تلك المقترحات وهو - بدوره - الذى أقنع قادة مصر بذلك الموقف . ولاشك أن ذا الفقار كان رسولا أمينًا لقادة مصر ومؤتمنا لدرجة تسمح له بالتصرّف المحدود . أما ابتداع الأفكار الجديدة الخطيرة وتقديم المقترحات الجريئة الأصلية فنشك فيه شكًا عظيمًا . فأغلب الظن أن قادة مصر الجدد هم الذين ابتدروا تلك الأفكار بقصد خدعة الانجليز والأحزاب الاستقلالية بذلك التحوّل التكتيكي فى موقفهم التفاوضى حتى ليتمكنوا - بعد حين - من السعى الحثيث لتحقيق أهدافهم فى وحدة وادى النيل وإجلاء القوات البريطانية من مصر . وتؤكد الأحداث التى تلت توقيع الاتفاقية صدق هذا الرأى . ووثائق الخارجية البريطانية

ترجع الفضل فى السياسة المصرية الجديدة نحو السودان لمحَمَّد
نجيب . (٥)

دور قادة الأحزاب السودانية :

وعلى جانب الأحزاب السودانية ، فلقد قُتل ذو الفقار من دور
قادتها فى السعى للسيادة للسودان ، وصوّر بعضهم إِمعات تبعا لا تفكر
وجرد بعضهم حتى من الوطنية . باختصار فقد جعل " المؤلف " ذو الفقار
هو صاحب كل فكرة مجردا الجانب السودانى - أيضا - من كل شىء ذى
شأن . فقد أهمل ذكر بعض الأحداث الهامة مثل مفاوضات حزب الأمة مع
حكومة الهلالى بل ودعوة نجيب لهم ومفاوضتهم .^(٦) كما تجاهل مذكرات
الأحزاب السودانية للحكومات المصرية مثل مذكرة حزب الأمة ومقترحاتهم
بشأن تعديل دستور الحكم الذاتى ومذكرة إبعاد السنهورى من
المفاوضات^(٧) ومذكرات حزب الاتحاديين^(٨) (حماد توفيق) بشأن دستور
ستانلى بيكر وغيرها من الوثائق . ولكنه - أحيانا - يتفضل على بعض
الأقطاب السودانين فيوزع عليهم الأدوار الثانوية والتي لا ترتقى
الى مستوى المقترحات الأساسية .

ومن أهم المآخذ على هذه المذكرات أنها أحجمت عن تنوير
القارئ بجانب هام من تلك الحقبة التاريخية والمتعلق بالمفاوضات
السرية بين الجانب المصرى والأحزاب السودانية المتعددة ، وكيف
نجحت المساعى لتوحيد كافة الأحزاب السودانية خلف المفاوض المصرى .
ونعنى - بصفة خاصة - الاجتماعات التى عقدها ممثلو الحكومة المصرية
مع ممثلى حزب الأمة والتي انتهت باتفاقهم حول الحكم الذاتى وتقرير
المصير (١٩ أكتوبر ١٩٥٢) وباتفاقية الجنتلمان (٢٩ أكتوبر ١٩٥٢)^(٩)
وكذلك اجتماعاتهم مع قادة الأحزاب الاتحادية : الأشقاء بجناحيه ،
والجبهة الوطنية ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين . وحزب
وحدة وادى النيل (نوفمبر ١٩٥٢)^(١٠) حيث فوّضت الأحزاب السودانية
الحكومة المصرية التفاوض باسمها على ضوء الأسس التى اتفقوا عليها
وارتضوها أجمعين . ونحسب أنّ ما دار فى تلك الاجتماعات أهم من أن
يهمل وأقيم من أن يستبعد من مذكرات رجل ساهم فيها ، خاصة وما يزال
الغموض يحيط ببعض تلك الاجتماعات وأنّ ما دار فيها يمثل وجهات
النظر الرسمية للأحزاب ومواقفها ، لا وجهات النظر الفردية التى

استشهد بها ذو الفقار في كتابه .

السيادة للسودان:

وعلى كل حال، ورغم ما من الدور الذي قام به ذو الفقار في تلك الفترة من تاريخ السودان، فلا يمكن للمرء أن يقول أن استعادة السودان لسيادته أو قبول الحكومة المصرية لحق السودانين في تقرير مصيرهم، هي من صنع فرد أو مجموعة معينة مهما عظم دورها، وإنما هو ثمرة جهد كثير من الرجال والهيئات والجهات .. بالإضافة إلى تأثير الظروف السياسية التي اكتنفت المنطقة إثر تصارع القوى العالمية فيها . وكان للأمم السودانية - بإصرار قادتها وتوحدتهم - الدور الأساسي في حق تقرير مصير السودان واستقلاله .

ذو الفقار ... والاتحاديون:

والكتاب سجل حافل بالهجوم على "الاتحاديين" لا يكتفى فيه المؤلف بالتعميم الكاسح في التعبير عن ازدراؤه واحتقاره للاتحاديين عامة رغم تقريره بأنه يقصد "الأشقاء"، بل يخص بعضهم بالتجريح والتعريض . وصفحات الكتاب مليئة بالهجوم، وبتعابير الازدراء، وتهم التبعية بل العمالة، فيقول مرة :

"وعند تنازل فاروق عن العرش هرعوا لقيادتنا بالخرطوم معبرين عن تهانئهم في عجلة وبأسراف . وصاروا يترددون علينا زائرين، ولقد ظهرت عليهم - بصورة أو بأخرى - بوادر عدم الارتياح نسبة لسقوط النظام القديم وخشية توقف الانسياب المنتظم للاعانات" (١١)

وحينما بدأ ذو الفقار مشاوراته، كان سروره بالغاً لاختراف قادة "الاتحاديين" ليرى حوه من الاتصال بهم ومشاورتهم فيقول:

"ومن حسن الطالع ألا أثر لهم هناك (يعني في الخرطوم) وكنت مدركاً لاتجاهاتهم المكابرة العنيدة . فلقد انتعشوا بفضل العون المالي من القاهرة ولربما أشاروها سعيها على كل من يهتد

وضعهم المتميز. فلو اتصلت بهم فى مرحلة باكورة
لاتهمونى - بعنف - بخيانة قضية الوحدة المقدسة
..... بل وقد تصل بهم القحة بأن يصفوننى
بخيانة وطنى. (١٢)

وهذه وغيرها من الفقرات هى بعض انتعادات أو هجوم المؤلف
على "الاتحاديين". ويمكن تصنيف هذا النقد فى ثلاثة موضوعات : أولها
تلقينهم الاعانات من الحكومات المصرية السابقة وما يتبع ذلك من
وضع متميز، وشانئهما، وهو متصل بالأول، تبعيتهم لتلك الحكومات بصورة
تمنعهم من رؤية مصالح السودان، وثالث موضوعات الانتقاد هو عدم
جدّيتهم فى مواجهة الانجليز وتصفية الادارة البريطانية (أرجع لحدثه
عن السيدين ميرغنى حمزة ومبارك زروق) (١٣)

وأول ما يؤخذ على المؤلف فى هذا الصدد هو منهجه الذى
اتخذه حيث لجأ الى التعميم الظالم واعتمد على الانتقاء الاختيارى
لما يلائم غرضه وهدفه. أما موضوعات الهجوم فتحتاج لوقفه أطول.
فالحديث عن الأموال المصرية تنقصه الدقة ولا يخلو من تعميم حتى
ولو قبلنا احتراز المؤلف واستدراكه بأنه يعنى "الأشقاء" لا
الاتحاديين قاطبة. ولا نريد الدفاع عمّن انتفعوا بتلك الأموال، فهم
مسئولون مسئولية ضخمة فى تبرئة أنفسهم أمام التاريخ، ولكن كان
على المؤلف أن يخصص فى هذا الأمر ولا يعمّم فيقول بعض قادة هذا
الحزب أو ذاك. والعدل يقتضى أن ينال "الرأشى" - أيضا - قليلا ممّا
لقى المرتشى. والأمانة توجب ألا يكون "الناقد" طرفا فى مثل هذه
المعاملات ! والمعاصر لتلك الفترة يشق عليه أن يقبل حكما أخلاقيا
فى هذا الأمر من المؤلف. والاتهامان الآخران برهنت الأيام، وقبل
مغادرة ذى الفقار للسودان، على عدم دقتهما. ولا يحتاج المرء لدليل
فى هذا ليثبت أنّ المؤلف قد جانبه التوفيق فى التلميح بتبعية قادة
"الاتحاديين" لحكومات مصر ولا عدم جدّيتهم فى تصفية الادارة
البريطانية. فلقد برهنت الأيام خلاف ذلك فى الحالىين، وحتى بالنسبة
للأشقاء، أكثر الأحزاب الاتحادية التصاقا بمصر الرسمية ! تمرّدوا على
مصر وانحازوا لقضية الاستقلال والسيادة، وذلك بعد نجاحهم فى تصفية
الادارة البريطانية فى السودان وربما قبل ذلك بفترة.

تناقض ذو الفقار:

لا يحتاج قارئ هذا الكتاب الى عظيم جهد ليدرك تعاطف المؤلف مع بعض قادة الحركة الاستقلالية وإيثاره لهم على خصومهم ممن يطلق عليهم "الاتحاديين". ومن الجائز أن يكون المؤلف من أولئك الذين يعتقدون أن السودان سيكون عالمة على مصر وأنه من الأفضل لمصر التفاهم مع خصومها ممن يعترفون بمصالحها الخاصة في السودان بدلا من الاعتماد على حلفاء غير مضمونين.^(١٤) والسؤال الذى يتبادر للذهن: هل كانت هذه المشاعر سائدة فى تلك الفترة التى يتحدث عنها المؤلف (١٩٥٠-١٩٥٣) أم نشأت فى الأعوام التى تلت توقيـع الاتفاقية. وحينما تحوّل الحزب الوطنى الاتحادى عن الدعوة للاتحاد مع مصر؟ ولو صح أن ذا الفقار كان ميّالا لدعاة الاستقلال فى تلك الفترة. فكيف يستقيم عقلا أن توكل اليه مصر الرسمية مهمة رسمية (وغير رسمية) فى فترة الحكم الذاتى، خاصة وقد ظلت الحكومة المصرية فى تلك الفترة تحاول وبكل السبل كسب السودانىين لأى شكل من أشكال الوحدة مع مصر؟ صحيح أن الصاغ صلاح سالم - وزير شئون السودان - قد اتهم ذا الفقار بأنه كان يعمل لعرقلة الاتحاد بين مصر والسودان فى فترة الحكم الذاتى وحينما كان ذو الفقار ممثلا لمصر فى لجنة الحاكم العام الى جانب مسئوليته الأخرى فيما يتعلق بشئون مصر فى السودان. وقد أنكر ذو الفقار تلك التهمة فى ذلك الزمان إنكارا تاما أثناء التحقيق معه أمام مجلس الثورة.^(١٥) والمعلوم أن السياسة المصرية التى اختطها الصاغ صلاح سالم فى ذلك الوقت كانت تعمل لتحقيق الوحدة مع مصر بكل السبل وبكل الطرق، وكان ذو الفقار على قمة الجهاز الذى أوكل اليه تنفيذ تلك المهمة. والأستاذ على حامد - من أقطاب الأشقاء وقادته - يروى فيقول:-

"وفى منزل المرحوم يحيى الفضلى التقى السيد اسماعيل الأزهرى وزملاءه قادة الوطنى الاتحادى وأجمعوا أمرهم على أنه لابد من الاتصال بمصر وإخطارها بعزم "الاتحاديين" على الوقوف مع الاستقلال موضحين الأسباب التى دفعتهم لهذا

التحول. وفي الخرطوم التقى وفد الوطنى
الاتحادى مع السيد حسين ذو الفقار صبرى
العضو المصرى فى لجنة الحاكم العام وأخطروه
بما أجمعوا عليه، ولكنه مع الأسف لم يقتنع
وقال لهم إن العالم أجمع سيقول إن أصدقاء
مصر وحلفاءها فى السودان قد تخلوا عنها
ولذلك فإن مصر لن يكون لها هم بعد الآن إلا
تحطيم الوطنى الاتحادى حتى يقول الناس أن
الوطنى الاتحادى قد فقد التأييد فى السودان
بعد أن تخلى عن الاتحاد". (١٦)

وهناك من يقول بأن حسين ذا الفقار لم يكتف بتهديد الحزب
الوطنى الاتحادى، بل سعى الى تحطيمه فعلا وإبعاده عن الحكومة
بالتعاون مع خصومه وخصوم مصر (١٧) بل من الطريف أنه فغر فى
إحياء الحزب الوطنى (حزب الشريف عبد الرحمن الهندى) والذي انهزم
فى انتخابات أول برلمان سودانى ولم يوفق فى الحصول على مقعد
برلمانى واحد. فعل ذلك رغبة فى حرب الحزب الوطنى الاتحادى. وتجىء
شهادة يحيى محمد عبد القادر، سكرتير ذلك الحزب آنذاك، لتصف ذلك
فيقول الأستاذ يحيى:-

"وقابلت ذات يوم السيد/ حسين ذو الفقار ممثل
مصر فى لجنة الحاكم العام ٠٠ واقترح خلال
الحديث بأن يعمل على تمويل الحزب وقدر الدفعة
الأولى التى تمكّن الحزب من النهوض بخمسين
ألف جنيهها.....". (١٨)

صحيح أن حسين ذا الفقار قد عاد وغيّر رأيه بشأن هذه الصفقة
ولكن المهم أنه كان متورطاً فى أمور (المال) وفى حرب المناديين
بالسيادة للسودان من أقطاب الوطنى الاتحادى، ويبدو أن هذه المحاولة
وغيرها من محاولات ذى الفقار آنذاك هى التى دفعت بقيادة الحزب
الى اللجوء الى الصحفى اللبنانى جبران حائك (١٩) ليتصل بالرئيس
جمال عبد الناصر موضحاً له الموقف ومحاولاً التوسط فى تنقية العلاقات

المصرية السودانية وقبول استقلال السودان . وننقل طرفاً من خطاب حائك الى اسماعيل الأزهرى بعد مقابلته الثانية للرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥- حيث يقول:-

"أبلغته رأيكم فى مهمة حسين ذو الفقار واقترحت وقف نشاطه ونشاط غيره من الذين قد يرى السودانيون فى تصرفاتهم تشويهاً لسياسة مصر الحكيمة". (٢٠)

والمدهش أن يحدث هذا بعد استقالة الصاغ صلاح سالم من الحكومة المصرية بسبب فشل سياسته فى السودان، وكان من المقرر أن يستقيل معه ذو الفقار ولكن ترك أمر اعلان تلك الاستقالة لعبد الناصر نسبة لعضوية ذى الفقار فى لجنة الحاكم العام. (٢١) والغريب أن الرجل الذى يزعم أنه وراء إعادة "السيادة للسودان" لا يفرح ولا يبتهج حينما يتحول الحزب الوطنى الاتحادى الى الدعوة الى الاستقلال ويتخلى عن "التبعية" التى اتهمه بها .

زلة لسان .. أم غرض :

والمرء يتساءل عن إصرار ذى الفقار على استعمال لفظ "الاتحاديين" بدلا من "الأشقاء" رغما عن إدراكه للفرق وما قد يخلق من التباس خاصة وهو يؤكد أنه يتحدث عن فترة ما قبل الاتفاقية وحينما كان الحزب الوطنى الاتحادى فى رحم الغيب ! وكان التباين بين (الأشقاء) و(الاتحاديين) بيّنا واضحا لا يدعو للخلط حتى لأولئك الذين برعوا فى خلط أسماء السودانيّين. فلقد كان التمييز بين الأشقاء والاتحاديّين من المسلّمات لما بينهما من خصومة عنيفة وتنافس حاد وتباين فى الآراء والوسائل والمناهج بل والمناجع . وكانت أوائل الخمسينات (١٩٥١-١٩٥٣) فترة إحتلت فيها أخبار حزب الاتحاديّين (الأبروفيين) الأنباء والمجالس لرفضهم لدستور النحاس باشا على السودان، ولرّد رئيسهم السيد حمّاد توفيق للقب "البكوية" الى الملك فاروق لاهداره للدستور وعزله للحكومة الشرعية، ولانقسامهم المشهور حول اشتراكهم مع الجبهة الوطنية فى محاولات تعديل الدستور وانضمام فئة منهم لدعاة التعديل ورفض فئة أخرى، ولإقالتهم لسكرتيرهم العام،

وظلوا طوال تلك الفترة يحتفظون بدار مستقلة عن نادى الخريجين على خلاف كافة الأحزاب الاتحادية الأخرى. ونستبعد أن يجهل مهتم بالحياة السياسية السودانية ومعاصر لها الفروق والاختلافات بين حزبى الأشقاء والاتحاديين فى تلك الفترة على وجه التحديد (١٩٥١-١٩٥٣)، ناهيك عن رجل مثل ذى الفقار عاصر وخبر الحركة السياسية - كما أگد فى كتابيه - لأعوام قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. بل هناك ما يدل على أن الكاتب ملم بالاختلاف بين الأحزاب الاتحادية عامة والأشقاء والاتحاديين على وجه التخصيص كما أثبت - بنفسه - فى النص العربى لمؤلفه. (٢٢) أفلا يحق للقارئ أن يخلص الى أن إصرار المؤلف على استعمال كلمة "الاتحاديين" بدلا من "الأشقاء" يدل على أنه يتحدث عن فترة الحكم الذاتى (١٩٥٤-١٩٥٥) - فترة الصراع بين الحزب الوطنى الاتحادى ومصر حول الاتحاد ٥٠ لا عن الفترة التى سبقت توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية (١٩٥١-١٩٥٣) ؟ ألا يجوز للمرء - أيضا - أن يحسب أن ذا الفقار قد عمد للنيل من الاتحاديين لتخليهم عن الدعوة للاتحاد مع مصر ؟ أم تراها كانت زلة لسان أو قلم ؟

ذو الفقار ٥٠ والضعف البشرى:

واستوقفتنى فقرة فى آخر كتاب السيادة للسودان يتحدث فيها المؤلف عن زميل له فى وفد المفاوضات فيقول:-

"لابد أن تسنح لكل امرئ فرصة أن تلتقطهم الكاميرات فتسجل اتجاهات ولائهم لقضية الثورة المباركة وتأييدهم العميق الكامل لمستقبلها أيّا كان ذلك المستقبل. حتى دكتور حامد سلطان (٢٣) النحيل - الذى تمد حقنات الأنسولين جسمه المنهوك من داء السكر بأسباب الحياة يوميا - حتى ذلك المخلوق دفعنى جانباً ودونما كياسة، ليضع نفسه بين نجيب و(صلاح) سالم، متشبثاً بقوة وحزم بكتفيهما، ووجهه شبه وجه الفأر ذاك يشرق بين وجهيهما بمظاهر السعادة الغامرة أمام عدسة التصوير

التي لم تكف عن أخذ الصور مرّة تلو الأخرى". (٢٤)

ويبدو ممّا سبق أنّ صدر حسين ذى الفقار لا يتسع لاحتمال سلوك الآخرين ورغبة بعضهم فى الأضواء، وهو طموح بشرى مشروع وقد يراه البعض ضعفا بشريا. ولكنّه ضعف لا يضر مخلوقا ولا يضير بأحد. ومن الطريف ألا يفتن المؤلف الى أنّ محاولته فى هذا الكتاب لا تختلف عن محاولة د. حامد سلطان، إن صحت هذه، إذ أنّها محاولة فى الشموخ بين الثوّاء محمّد نجيب وصلاح سالم فى لوحة التاريخ وليس أمام عدسات التصوير.

تنويع واختلاف :

وأول ما يلفت النظر فى النّص العربى هو اختلاف العنوان، إذ يوحى عنوان الكتاب (الانجليزى) بتعاطف المؤلف مع الدعوة لسودة السيادة لأهل السودان، ومحاولته استمالة وجدان أنصار السيادة للسودان، وما أكثرهم من الانجليز وقراء الانجليزية. ويحىء النّص العربى ليضرب على أوتار (ثورة يوليو) ومناصريها. وقد تكون لاختيار العنوانين مبررات تجارية تعرفها دور النشر. ولاشك أنّ عنصر استمالة القراء من أهم عوامل اختيار العنوان. والناس، أغلب الناس يفهمون (الجواب من عنوانه) كما يقول المثل السائر. ولكن عنوان الكتابين لا يدلان على موضوعهما، والذى يمكن تلخيصه فى إيجاز غير مغل أنّّه إبراز دور السيد حسين ذى الفقار صبرى فى: استرداد سيادة السودان لأهله ! أو توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن مستقبل السودان ! فموضوع الكتابين - إذن - واحد وهو دور السيد المؤلف فى مستقبل السودان.

واقضى الأمر، فيما يبدو، أن يعدّل المؤلف فى عناوين فصول النّص العربى والعناوين الجانبية لتلائم القارئ العربى، فصارت المقدّمة (بالانجليزية) فصلا عنوانه "مصر والسودان عبر القرون". ثم دمج الفصلين الأول والثانى، "خروج فاروق" و"تيار مستتر من عدم الثقة" فى النّص الانجليزى، ليصحا فصلا بعنوان "قيام الثورة واتصالات فى الخرطوم" فى الكتاب العربى. أمّا عناوين الفصل الرابع والخامس والسادس فلا اختلاف بينهما فى النّصين. ولكن المؤلف جمع الفصل

السابع والثامن، "بداية المباحثات المصرية البريطانية" و"صلاح سالم يذيب الجليد" فى فصل واحد فى النص العربى وأطلق عليه عنوانا هو "دور محمد نجيب وانطلاقات صلاح سالم" ١٠. والفصل التاسع فى النص الانجليزى، "اللمسات الأخيرة"، يعادل الفصل الثامن فى الكتاب العربى وعنوانه "وثيقة الأحزاب السودانية" ١١. والفصل الأخير فى النصين هو "توقيع الاتفاقية"، والاختلاف فى فصول الكتابين قد يكون من صنع المحرر (البريطانى) إذ من عادة الناشرين أن يوكلوا للمحررين معاونة المؤلفين خاصة الكاتبين بلغاتهم غير لغاتهم صياغة كتبهم وإعدادها إعدادا فنيا يلائم القارئ الأفرنجى. والاختلافات هذه، فى عنوان الكتاب والعناوين الجانبية، هى اختلافات شكلية ولكنها موحية ومعبرة عن رغبة المؤلف فى التأثير على القارئ فى تفهمه لمحتوى الكتاب أو الفصل، بصورة أو بأخرى. ورغم ذلك التنوع والاختلاف فى النصين العربى والانجليزى فقد ظل المحتوى، فى أساسه، واحدا، وهو رصد دور وإنجاز حسين ذى الفقار فى مستقبل السودان.

موضوع الكتابين: -

فكتاب ثورة يوليو واتفاقية السودان، مثل شقيقه الانجليزى، لا يعترف لثورة يوليو بفضل فى تلك الاتفاقية، إنما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف فى نصه الانجليزى من أن حسين ذى الفقار هو صاحب المبادرات بشأن الاتصال بكافة الأطراف السودانية قبل قادة (ثورة يوليو)، بل وتحت إلحاح المؤلف وضيقا به يوافق صلاح سالم على ضرورة الاتصال (بمختلف الأحزاب والهيئات السودانية) ١٠. وحتى ذلك دونما اهتمام جدى ١ على حد قول المؤلف ٢٥. وتمضى فصول الكتاب، مثل صنوه بالانجليزية، فى تأكيد اهتمامه بموضوع السودان ولا مبالاة أعضاء مجلس قيادة الثورة ٢٦. فالأمر الهام الذى يجمع بين الكتابين العربى والانجليزى هو محاولة ذى الفقار إقناع القارئ بأن موقفه يختلف عن موقف المسؤولين المصريين إذ يدعى لنفسه حرصا على مستقبل السودان لا يشاركه فيه المسؤولون المصريون، وأنه صاحب إرادة مستقلة وفكر مستقل عن مصر الرسمية، وأنه لم يكن يتصرف كموظف عام فى الحكومة المصرية يعمل وفق إرشاداتها وتوجيهاتها. بل كانت حكومتها

مصر المستجيبة لرغباته والمتبينة لأفكاره . وإنَّ كلَّ ما قام به من إنجاز رصده في الكتابين إنما هو من نتاج جهده وفكره، عليه يشكر وبه يحمد، إذ لم يكن ذو الفقار يباشر تنفيذ سياسة وضعها قادة مصر وساستها وإنما من صنعه هو . ولقد أدَّى هذا الاتجاه أو المنهج إلى المبالغة والمغالاة في دور المؤلِّف مع تقليل دور الآخرين — مسئولين مصريين ومن قادة أحزاب السودان !

تعريب وإخراج :-

وأول سؤال يتبادر إلى الذهن في شأن كتاب ثورة يوليو — واتفاقية السودان لو أنَّ النِّصَّ العربي يختلف — في كثير أو قليل — عن صنوه السيادة للسودان — ولا نحتاج إلى تأكيد أنَّ الم——ادة الأساسية للكتابين هي نفسها،^(٢٧) وأنَّ المعالم الرئيسية لموضوع المؤلِّف لم تتغير في أيِّ من النِّصين، ولكن النِّصَّ العربي يختلف اختلافا بيِّنا عن رصيفه الانجليزي، اختلافا يستوقف القارئ ويثبت ما أشرنا إليه من منهج المؤلِّف الانتقائي الاختياري وأسلوبه المألوف في التعديل والحذف والتلوين ! إنَّ الاختلاف بين الكتابين يعكس منحى عقليا غريبا واتجاها فكريا خطيرا . والاختلافات بين النِّصين كثيرة ومتعددة ومتنوعة، ولكنها تتلخص في قليل اضافة، وبعض تعديل، وكثير حذف، مع اختلاف النفس والروح أحيانا . ولا سبيل إلى رصد كلِّ ذلك وإشباته، بل ولا حاجة لنا بذلك . ونكتفي بإيراد أمثلة مع إبراز أهم الاختلافات وأبعدها أثرا وأعمقها غورا . ونعني بذلك أساليب ووسائل المؤلِّف في (التعديل) لتحقيق أغراضه وأهدافه .

إضافات .. طفيفة :-

عمد المؤلِّف إلى قليل من الإضافات في مواقع متعددة من الكتيب العربي، وهي إضافات طفيفة ولكنها ذات أثر . فقد لجأ المؤلِّف — أحيانا — إلى إضافة فقرة، أو جملة أو جملتين في موضع محققا ما يصبو إليه من غرض فيقول :-

"كنت قد اجتمعت بالهيئات السودانية على
اختلاف ألوانها، فيما عدا التجمعات العمالية

بمدينة عطبرة والتنظيمات الشيوعية السريّة
تعذر الوصول الى رئاستها مباشرة، إلا أنّه
أمكننى الاتصال بأفراد منهم - عمّالا كانوا أم
شيوعيين - منبثين فى صفوف بعض التنظيمات
الأخرى". (٢٨)

وربما كان سبب إضافة هذه الفقرة فى النّص العربى هو إضفاء
شئ من (الموضوعية) على نهج ذى الفقار فى معالجة المسألة
السودانية ومحاولة لتأكيد دعواه بضرورة مخاطبة كافة الجهات
السودانية . وتعذر الوصول الى رئاسة التنظيمات الشيوعية عذر غير
مقبول، فكان من الممكن حدوث ذلك عن طريق نفس الأفراد الذين ذكر
لو توقّرت النية وصحّ العزم وتأكد القصد .
وعلى الرّغم من تقليله من ذكر أسماء السودانيين فى النّص
العربى حينما يروى الأحداث، إلا أنّه اقتحم اسم محمّد الخليفة
شريف^(٢٩) حينما تحدّث عن الخلاف وسط (الأنصار) فيقول:-

تبار يتزعمه محمّد الخليفة شريف، يرى أنّ دستور
الحكم الذاتى قد هبأ بعد طول انتظار إمكانية
التخلّص آخر الأمر من قيود الارتباطات الشكلية
التي بين مصر والسودان، فينفتح الطريق أمام
تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكا على
السودان، ولو فى ظلّ هيمنة بريطانية ثم تتّار
يتزعمه المثقفون يسعى الى قيام جمهوريّة
مستقلّة، عديد منهم كانوا يتحرّسون فى قرارة
نفوسهم على مقاطعة المصريين لهم " (٣٠)

ولا أدرى مدى صحّة هذا الرّغم ودقته، ولكن من المعروف أنّ محمّد
الخليفة ظلّ يمثل اتجاهها واضحا يقف خلف ابن أخته السيد/ الصديق
المهدي ويدعمه وهو الذى أبعد شباب الأشقاء عن السيد/ عبد الرحمن فى
فى أوائل الأربعينات . وواضح أنّ الفكرة التي يعبر عنها المؤلّف
هنا لا تختلف عمّا كانت تعتقده الجهات الرسمية المصرية آنذاك وكثير
من قادة الأحزاب الاتحادية عن الأطماع الملكية للسيد عبد الرحمن

المهدى. وأغلب الظن أنّ تلك محاولة من المؤلّف لاطهار المعرّفة بخبايا السياسة السودانية ودقائقها، وربما أنّه عمد الى إغفال هذا فى النّص الانجليزى أكثر من محاولة إثباته فى كتابه بالعربية، وذلك تجنّباً للإشارة بأنّ للسيد عبد الرحمن أطماعاً ملكية.

ومن الطريف أنّه ذكر "حزب الاتحاديين"، بل وأفرد له فقرة وأثبت أنّه "ينادى بقيام الاتحاد بين مصر والسودان، ولكن مع احتفاظ كلّ منهما بشخصيته المستقلّة، وبمؤسساته المتميزة".^(٣١) وقد يكون هذا أيضاً من دواعى تأكيد المعرفة الدقيقة بالخارطة السياسية للسودان آنذاك. ولا أحسب أنّ إغفاله من ذكر حزب الاتحاديين فى كتاب السيادة.. للسودان من باب المصادفة ولا لأنّه حزب صغير. وإنّما لأنّ ذكره سيفسد على المؤلّف خطّته فى الهجوم (على الاتحاديين) وزعمه بتبعيتهم لمصر، خاصة وأنّهم ظلّوا ينادون بنوع من الاتحاد شبيهه بالدومنيون (بالإضافة الى (التشويش) والخلط الذى قد يسبّب به للقارئ الانجليزى لاستعمال المؤلّف غير الدقيق لكلمة "الاتحاديين".

غير أنّ أهمّ الإضافات كانت فى روايته لمسعى صلاح سالم لاقامة تنظيم واحد للأحزاب الاتحادية، والتي انتقدها المؤلّف فى الكتابين . ولكن بدرجات متفاوتة. فيعترف حسين ذو الفقار بأنّ ذلك التوحيد معنّى الحزب الوطنى الاتحادى من الحصول على أغلبية فى الانتخابات . ثم يضيف ويقول بالنّص :-

"ومن ثمّ أعانتنا مواقف حكومة اسماعيل الأزهرى والبرلمان المؤيد له، على أن تعصف لجنّة السودان سريعاً بمكان من النفوذ البريطانى المتغلغل فى الأجهزة الحسّاسة من إدارة وجيش وشرطة...".^(٣٢)

ولم يذكر المؤلّف هذا إحقاقاً للحق وإثباتاً للحقيقة وإلاّ لكان مكانها كتاب السيادة.. للسودان . وربما أراد أن يخفّف بها غلواء هجومه على توحيد الأحزاب الاتحادية لعلمه وتيقنه بأنّ ذلك لن يلقى التأييد من الكثير من قراء كتابه من المصريين والسودانيين من أنصار تلك الأحزاب، ولمعرفة الكثير من القراء حقيقة اشتراكه فى

اجتماع توحيد ذلك الحزب . (٣٣)

ومن الاضافات الطفيفة اعتراف المؤلف فى النص العربى بأن
دكتور حامد سلطان هو مصدر معلوماته عن خطة السيد صلاح سالم
لمواجهة البريطانيين وإحراجهم أثناء المفاوضات . ويبدو أن
للمؤلف شأرات مع الدكتور حامد سلطان . فلقد روى المؤلف فى كتابه
بالانجليزية وعلى مدى صفحات (٣٤) كيف أعدّ صلاح سالم العدة لمواجهة
الجانب البريطانى بمشروع مضاد لذلك الذى تقدّموا به . وكانت
الرواية ، وكأنه عرف تفاصيل الأمر مباشرة رغم اعتكافه ومرضه ، ولكنه
اعترف - كارها - بأن الدكتور حامد سلطان قد زاره وأخبره بتفاصيل
الأمر ! ولا يذكر المؤلف مطلقا اسم الدكتور حامد سلطان فى النص
الانجليزى فى سياق هذه الرواية ! وما كنت لأهتم بتلك (الهفوة
الصغيرة) لولا حديث المؤلف غير الكريم عن دكتور حامد سلطان والذى
استشهدنا به وترجمناه من قبل فى الجزء الأول من هذا المقال .

الحذف والاغف - - - - -

اختفت أجزاء ضخمة من كتاب السيادة للسودان ولم تظهر قط
فى كتيب ثورة يوليو واتفاقية السودان . وبعض الذى حذف لا يابى به ،
إذ أنه لا يثير اهتمام القارئ العربى مثل تفضيل المؤلف لحجرة
(البلياردو) بنادى الثقافة على تلك الكتيبة بالفندق الكبير ومثل
هذه العبارات التى قد يستظرفها بعض القراء الانجليز والتى قد
تجعلهم يحسّون بقرب وجدانى من المؤلف ! فربما أملت ضرورة التمييز
حين مخاطبة جمهورين مختلفين من القراء .

ويبدو أن المؤلف آثر ألا يتعرض لأسماء الساسة السودانين فى
النص العربى فكادت أسماؤهم أن تختفى من هذا الكتيب ! إلا فيما
ندر جدّا ، فلم يذكر إلا قلة قليلة وفى مواضع محدّدة ، وعمد الى ذكر
بعض الأحداث منسوبة للمجهول ! فاختفت تعليقات المؤلف الطريفة عن
بعض القادة السودانين كالدرديرى عثمان (٣٥) وخلف الله خالد (٣٦)
ومحمّد نور الدين (٣٧) وأزهرى والتى لم تخل من صدق وحسن ملاحظة ، وإن
كان بعضها قد يبدو جارحا غير لائق فى نظر البعض . وواضح أن حذف
هذا الجانب لا يحتاج الى تعليل .

وقد احتلت مقابلة المؤلف للسيد الميرغنى والمهدى صفحات فى كتاب السيادة للسودان، ولكنه اكتفى فى الكتيب العربى أن يذكر بأنه "تحرك ساعيا الى الاتصال بجميع الجهات مقتحما طريقه الى أعلى المستويات".^(٣٨) ولا أجد تفسيراً لهذا الحذف، إن كانت المقابلات قد تمت بالفعل ! فقد كان يكتفى المؤلف أن يغيّر صياغة وصفه للزيارات تفادياً للحرج، إذ لا يعقل أن يبدي إعجابه بالمظهر (الملوكى) للسيد عبد الرحمن فى زمن الجمهورية الأولى لمصر !

ويثبت حسين ذو الفقار فى كتابه السيادة للسودان تفاصيل مناقشات طويلة جرت بينه وبين ابراهيم أحمد^(٣٩) ويزعم أنها جرت قبل توقيع الاتفاقية . وحقيقة الأمر فإن وصفها بالمناقشات فيه كثير من التجاوز، إذ أنها اتسمت بالافاضة من جانب ابراهيم أحمد وبسدت وكأنها بيان يوضح خطأ سياسياً،^(٤٠) وهو الدفاع عن الدعوة لاستقلال السودان وسيادته، فما كان حواراً أو مناقشة أو تبادل رأى أو مفاوضة وكان الظن أن تلك الآراء قد جمعها المؤلف واختزنها أثناء فترة عضويته للجنة الحاكم العام مع ابراهيم أحمد ! وكان ذلك حدسى رغم تأكيد المؤلف غير ذلك . على أى حال، فلقد اختفت كل تلك الصفحات الطوال من النص العربى جملة وتفصيلاً، بل اختفى اسم ابراهيم أحمد والكلمات الحسان التى وصفه بها المؤلف لملته يعرفها حسين ذو الفقار . ولكن نميل الى أن هذه الأحاديث التى يؤكد المؤلف أنه أجراها مع الساسة السودانىين فى الخرطوم لم تحدث إلا بعد لقائه بهم فى القاهرة أو بعد توليه عضوية لجنة الحاكم العام . فليس هناك ما يدل على اتصالات بين مصر والأحزاب السودانية قبل نهاية أكتوبر ١٩٥٢ وقبل حضور الوفود السودانية لمصر . فلم ترصد الإدارة البريطانية تلك الاتصالات التى جرت فى الخرطوم وإلا لما فوجئت بما حدث من تفاهم كما جاء فى ورائق الخارجية البريطانية (١٩٥٣)،^(٤١) ولم ترد فى أى من مذكرات السودانىين والمصريين التى نشرها عن تلك الحقبة .

وخلا النص العربى من قصة الدكتور حامد سلطان (وتهالكه) أمام عدسات التصوير كما صوّرها ذو الفقار، واختفت الكلمات الجارحة التى وصف بها المؤلف الحادثة . وحقيقة الأمر فالحادثة تافهة

لا تستحق الذكر ولا تشير الاهتمام، ويعجب المرء كيف ظلت في ذاكرة المؤلف لأكثر من ثلاثين عاماً !

تحويل وتبديل:—

وشرة بوليو واتفاقية السودان - كرسيفه - يطفح بالهجوم القاسى على (الاتحاديين) وإن بدا أخف بعض الشيء ممّا جاء فى الكتاب الآخر وذلك بحذف أسماء من يهاجم من قادة الاتحاديين. فصار المؤلف يذكر الحوادث مبنية للمجهول كقوله (رأى وحيد تجاسر فيقترح تكوين لجنة استشارية فى سراى الحاكم العام)،^(٤٢) وكان قد ذكر فى كتابه بالانجليزية أنّ ذلك من أقوال ميرغنى حمزة .

غير أنّ أطرف تحويل هو ما جرى لحوار المؤلف مع مبارك زروق الذى أفرد له حيزاً ضخماً فى كتاب السيادة للسودان ونوثر أن نشبته بالنص حيث يقول:

"فسعيت "للاتحادى" مبارك زروق. لقد شعرت بالحاجة للتأييد والتعزيد. ولكن عواقب السودنة الكاملة كانت أمراً لا يقوى على هضمه ! فمن البداية تمسك بعدم مقاطعة الاتحاديين (اقرأ الأشقاء) لانتخابات الحكم الذاتى التى اقترحها الحاكم العام إذ أنّ الختمية سيتخلّون عن مواقفهم حتى لا يتركوا الميدان خالياً للأنصار. ولقد استغرب من يقينى الشاب بالضغط على الانجليز لتعديل مشروع القانون. فقد كان يعتقد بأنهم سيتمسكون بموقفهم وهأنذا أحرّض كلّ شخص لتحدى الحاكم العام ولتصفية جهاز الادارة البريطانية. والآن أذهب الى المدى الذى أقترح فيه الطرق لطرد البريطانيين عسكريين ومدنيين. لقد أقلقه الأمر غاية القلق ! اسمع يا صديقى: هذه لعبة خطيرة. فكلّ شيء قد ينسف. ولكنى كنت مصرّاً بشدة. فقال بتأناة: هل من الممكن... يعنى هل

التي لم تكف عن أخذ الصور مرّة تلو الأخرى". (٢٤)

ويبدو ممّا سبق أنّ صدر حسين ذى الفقار لا يتسع لاحتمال سلوك الآخرين ورغبة بعضهم فى الأضواء، وهو طموح بشرى مشروع وقد يراه البعض ضعفا بشريا. ولكنّه ضعف لا يضر مخلوقا ولا يضير بأحد. ومن الطريف ألا يفتن المؤلّف الى أنّ محاولته فى هذا الكتاب لا تختلف عن محاولة د. حامد سلطان، إن صحّت هذه، إذ أنّها محاولة فى الشموخ بين التواء محمّد نجيب وملاح سالم فى لوحة التاريخ وليس أمام عدسات التصوير.

تنويع واختلاف :

وأول ما يلفت النظر فى النّص العربى هو اختلاف العنوان، إذ يوحى عنوان الكتاب (الانجليزى) بتعاطف المؤلّف مع الدعوة لسودة السيادة لأهل السودان، ومحاولته استمالة وجدان أنصار السيادة للسودان، وما أكثرهم من الانجليز وقراء الانجليزية. ويحيى النّص العربى ليضرب على أوتار (ثورة يوليو) ومناصريها. وقد تكون لاختيار العنوانين مبررات تجارية تعرفها دور النشر. ولا شك أنّ عنصراستمالة القراء من أهم عوامل اختيار العنوان. والناس، أغلب الناس يفهمون (الجواب من عنوانه) كما يقول المثل السائر. ولكن عنوان الكتابين لا يدلّان على موضوعهما، والذى يمكن تلخيصه فى إيجاز غير مخل أنّّه إبراز دور السيد حسين ذى الفقار صبرى فى: استرداد سيادة السودان لأهله ! أو توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن مستقبل السودان ! فموضوع الكتابين - إذن - واحد وهو دور السيد المؤلّف فى مستقبل السودان.

واقضى الأمر، فيما يبدو، أن يعدّل المؤلّف فى عناوين فصول النّص العربى والعناوين الجانبية لتلائم القارئ العربى، فصارت المقدّمة (بالانجليزية) فصلا عنوانه "مصر والسودان عبر القرون". ثم دمج الفصلين الأول والثانى، "خروج فاروق" و"تيار مستتر من عدم الثقة" فى النّص الانجليزى، ليصحا فصلا بعنوان "قيام الثورة واتصالاتى فى الخرطوم" فى الكتاب العربى. أمّا عناوين الفصل الرابع والخامس والسادس فلا اختلاف بينهما فى التّمين. ولكن المؤلّف جمع الفصل

السابع والثامن، "بداية المباحثات المصرية البريطانية" و"صلاح سالم يذيب الجليد" فى فصل واحد فى النص العربى وأطلق عليه عنوانا هو "دور محمد نجيب وانطلاقات صلاح سالم" ١٠. والفصل التاسع فى النص الانجليزى، "التمسات الأخيرة"، يعادل الفصل الثامن فى الكتاب العربى وعنوانه "وشيقة الأحزاب السودانية" ١١. والفصل الأخير فى النصين هو "توقيع الاتفاقية"، والاختلاف فى فصول الكتابين قد يكون من صنع المحرر (البريطانى) إذ من عادة الناشرين أن يوكلوا للمحررين معاونة المؤلفين خاصة الكاتبين بلغاتهم غير لغاتهم صياغة كتبهم وإعدادها إعدادا فنيا يلائم القارئ الأفرنجى. والاختلافات هذه، فى عنوان الكتاب والعناوين الجانبية، هى اختلافات شكلية ولكنها موحية ومعبرة عن رغبة المؤلف فى التأثير على القارئ فى تفهمه لمحتوى الكتاب أو الفصل، بصورة أو بأخرى. ورغم أن ذلك التنوع والاختلاف فى النصين العربى والانجليزى فقد ظل المحتوى، فى أساسه، واحدا، وهو رصد دور وإنجاز حسين ذى الفقار فى مستقبل السودان.

موضوع الكتابين: -

فكتاب ثورة يوليو واتفاقية السودان، مثل شقيقه الانجليزى، لا يعترف لثورة يوليو بفضل فى تلك الاتفاقية، إنما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف فى نصّه الانجليزى من أن حسين ذى الفقار هو صاحب المبادرات بشأن الاتصال بكافة الأطراف السودانية قبل قادة (ثورة يوليو)، بل وتحت إلحاح المؤلف وضيقا به يوافق صلاح سالم على ضرورة الاتصال (بمختلف الأحزاب والهيئات السودانية) ١٢. وحتى ذلك دونما اهتمام جدى ١٣ على حدّ قول المؤلف ١٤. (٢٥) وتمضى فصول الكتاب، مثل صوره بالانجليزية، فى تأكيد اهتمامه بموضوع السودان ولا مبالاة أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٥. (٢٦) فالأمر الهام الذى يجمع بين الكتابين العربى والانجليزى هو محاولة ذى الفقار إقناع القارئ بأن موقفه يختلف عن موقف المسؤولين المصريين إذ يدّعى لنفسه حرصا على مستقبل السودان لا يشاركه فيه المسؤولون المصريون، وأنه صاحب إرادة مستقلة وفكر مستقل عن مصر الرسمية، وأنه لم يكن يتصرف كموظف عام فى الحكومة المصرية يعمل وفق إرشاداتها وتوجيهاتها. بل كانت حكومته

مصر المستجيبة لرغباته والمتبينة لأفكاره . وإنَّ كلَّ ما قام به من إنجاز رصده في الكتابين إنما هو من نتاج جهده وفكره ، عليه يشكر وبه يحمد ، إذ لم يكن ذو الفقار يباشر تنفيذ سياسة وضعها قادة مصر وساستها وإنما من صنعه هو . ولقد أدَّى هذا الاتجاه أو المنهج إلى المبالغة والمغالاة في دور المؤلّف مع تقليل دور الآخرين — مسئولين مصريين ومن قادة أحزاب السودان !

تعريب وإخراج :-

وأول سؤال يتبادر إلى الذهن في شأن كتاب ثورة يوليو — واتفاقية السودان لو أنَّ النّص العربي يختلف — في كثير أو قليل — عن صوره السيادة للسودان — ولا نحتاج إلى تأكيد أنَّ الم——ادة الأساسية للكتابين هي نفسها ، (٢٧) وأنَّ المعالم الرئيسية لموضوع المؤلّف لم تتغير في أيّ من النّصين ، ولكن النّص العربي يختلف اختلافا بيّنا عن رصيفه الانجليزي ، اختلافا يستوقف القارئ ويشبّث ما أشرنا إليه من منهج المؤلّف الانتقائي الاختياري وأسلوبه المألوف — في التعديل والحذف والتلوين ! إنَّ الاختلاف بين الكتابين يعكس منحى عقليا غريبا واتجاها فكريا خطيرا . والاختلافات بين النّصين كثيرة ومتعدّدة ومتنوّعة ، ولكّنها تتلخص في قليل اضافة ، وبعض تعديل ، وكثير حذف ، مع اختلاف النفس والروح أحيانا . ولا سبيل إلى رصد كلّ ذلك وإثباته ، بل ولا حاجة لنا بذلك . ونكتفي بإيراد أمثلة مع إبراز أهم الاختلافات وأبعدها أثرا وأعمقها غورا — ونعني بذلك أساليب ووسائل المؤلّف في (التعديل) لتحقيق أغراضه وأهدافه .

إضافات .. طفيفة :-

عمد المؤلّف إلى قليل من الإضافات في مواقع متعدّدة من الكتيب العربي ، وهي إضافات طفيفة ولكّنها ذات أثر . فقد لجأ المؤلّف — أحيانا — إلى إضافة فقرة ، أو جملة أو جملتين في موضع محققا ما يصبو إليه من غرض فيقول :-

"كنت قد اجتمعت بالهيئات السودانية على
اختلاف ألوانها ، فيما عدا التجمّعات العمّالية

بمدينة عطبرة والتنظيمات الشيوعية السريّة
تعذر الوصول الى رئاستها مباشرة، إلا أنّه
أمكننى الاتصال بأفراد منهم - عمّالا كانوا أم
شيوعيين - منبثين فى صفوف بعض التنظيمات
الأخرى". (٢٨)

وربما كان سبب إضافة هذه الفقرة فى النّص العربى هو إضفاء
شئ من (الموضوعية) على نهج ذى الفقار فى معالجة المسألة
السودانية ومحاولة لتأكيد دعواه بضرورة مخاطبة كافة الجهات
السودانية. وتعذر الوصول الى رئاسة التنظيمات الشيوعية عذر غير
مقبول، فكان من الممكن حدوث ذلك عن طريق نفس الأفراد الذين ذكر
لو توقّرت النية وصحّ العزم وتأكد القصد.
وعلى الرّغم من تقليله من ذكر أسماء السودانيين فى النّص
العربى حينما يروى الأحداث، إلا أنّه اقتحم اسم محمّد الخليفة
شريف^(٢٩) حينما تحدّث عن الخلاف وسط (الأنصار) فيقول:-

تبار يتزعمه محمّد الخليفة شريف، يرى أنّ دستور
الحكم الذاتى قد هبأ بعد طول انتظار إمكانية
التخلّص آخر الأمر من قيود الارتباطات الشكلية
التي بين مصر والسودان، فينفتح الطريق أمام
تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكا على
السودان، ولو فى ظلّ هيمنة بريطانية ثم تتّار
يتزعمه المثقفون يسعى الى قيام جمهوريّة
مستقلّة، عديد منهم كانوا يتحرّسون فى قرارة
نفوسهم على مقاطعة المصريين لهم...". (٣٠)

ولا أدرى مدى صحّة هذا الرّعم ودقته، ولكن من المعروف أنّ محمّد
الخليفة ظلّ يمثل اتجاها واضحا يقف خلف ابن أخته السيد/ الصديق
المهدي ويدعمه وهو الذى أبعد شباب الأشقاء عن السيد/ عبد الرحمن فى
فى أوائل الأربعينات. وواضح أنّ الفكرة التي يعبر عنها المؤلّف
هنا لا تختلف عمّا كانت تعتقده الجهات الرسمية المصرية آنذاك وكثير
من قادة الأحزاب الاتحادية عن الأطماع الملكية للسيد عبد الرحمن

المهدى. وأغلب الظن أنّ تلك محاولة من المؤلف لإظهار المعرفة بخبايا السياسة السودانية ودقائقها، وربما أنّه عمد الى إغفال هذا فى النصّ الانجليزى أكثر من محاولة إثباته فى كتابه بالعربية، وذلك تجنّباً للإشارة بأنّ للسيد عبد الرحمن أطماعاً ملكية.

ومن الطريف أنّه ذكر "حزب الاتحاديين"، بل وأفرد له فقرة وأثبت أنّه "ينادى بقيام الاتحاد بين مصر والسودان، ولكن مع احتفاظ كلّ منهما بشخصيته المستقلة، وبمؤسساته المتميزة".^(٣١) وقد يكون هذا أيضاً من دواعى تأكيد المعرفة الدقيقة بالخارطة السياسية للسودان آنذاك. ولا أحسب أنّ إغفاله من ذكر حزب الاتحاديين فى كتاب السيادة .. للسودان من باب المصادفة ولا لأنّه حزب صغير. وإنّما لأنّ ذكره سيفسد على المؤلف خطته فى الهجوم (على الاتحاديين) وزعمه بتبعية مصر، خاصة وأنّهم ظلّوا ينادون بنوع من الاتحاد شبيه بالدومنيون ! بالإضافة الى (التشويش) والخلط الذى قد يسبّب به للقارئ الانجليزى لاستعمال المؤلف غير الدقيق لكلمة "الاتحاديين".

غير أنّ أهمّ الإضافات كانت فى روايته لمسعى صلاح سالم لاقامة تنظيم واحد للأحزاب الاتحادية، والتي انتقدها المؤلف فى الكتابين ولكن بدرجات متفاوتة. فيعترف حسين ذو الفقار بأنّ ذلك التوحيد مكن الحزب الوطنى الاتحادى من الحصول على أغلبية فى الانتخابات. ثم يضيف ويقول بالنصّ :-

"ومن ثمّ أعانتنا مواقف حكومة اسماعيل الأزهرى والبرلمان المؤيد له، على أن تعصف لجنّة السودان سريعاً بمكان النفوذ البريطانى المتغلغل فى الأجهزة الحساسة من إدارة وجيش وشرطة...".^(٣٢)

ولم يذكر المؤلف هذا إحقاقاً للحق وإثباتاً للحقيقة وإلا لكان مكانها كتاب السيادة .. للسودان ! وربما أراد أن يخفّف بها غلواء هجومه على توحيد الأحزاب الاتحادية لعلمه وتيقنه بأنّ ذلك لن يلقى التأييد من الكثير من قراء كتابه من المصريين والسودانيين من أنصار تلك الأحزاب، ولمعرفة الكثير من القراء حقيقة اشتراكه فى

اجتماع توحيد ذلك الحزب . (٣٣)

ومن الاضافات الطفيفة اعتراف المؤلف فى النص العربى بأن
دكتور حامد سلطان هو مصدر معلوماته عن خطة السيد صلاح سالم
لمجابهة البريطانيين وإحراجهم أثناء المفاوضات . ويبدو أن
للمؤلف شارات مع الدكتور حامد سلطان . فلقد روى المؤلف فى كتابه
بالانجليزية وعلى مدى صفحات (٣٤) كيف أعدّ صلاح سالم العدة لمواجهة
الجانب البريطانى بمشروع مضاد لذلك الذى تقدّموا به . وكانت
الرواية ، وكأنته عرف تفاصيل الأمر مباشرة رغم اعتكافه ومرضه ، ولكنّه
اعترف - كارها - بأن الدكتور حامد سلطان قد زاره وأخطره بتفاصيل
الأمر ! ولا يذكر المؤلف مطلقا اسم الدكتور حامد سلطان فى النص
الانجليزى فى سياق هذه الرواية ! وما كنت لأهتم بتلك (الهفوة
الصغيرة) لولا حديث المؤلف غير الكريم عن دكتور حامد سلطان والذى
استشهدنا به وترجمناه من قبل فى الجزء الأول من هذا المقال .

الحذف والاغف - - - - -

اختفت أجزاء ضخمة من كتاب السيادة للسودان ولم تظهر قط
فى كتيب ثورة يوليو واتفاقية السودان . وبعض الذى حذف لا يابّه به ،
إذ أنّه لا يشير اهتمام القارئ العربى مثل تفضيل المؤلف لحجرة
(البلياردو) بنادى الثقافة على تلك الكثيبة بالفندق الكبير ومثل
هذه العبارات التى قد يستظرفها بعض القراء الانجليز والتى قد
تجعلهم يحسّون بقرب وجدانى من المؤلف ! فربما أملته ضرورة التمييز
حين مخاطبة جمهورين مختلفين من القراء .

ويبدو أن المؤلف آثر ألا يتعرّض لأسماء النّاسة السودانيين فى
النّص العربى فكادت أسماؤهم أن تختفى من هذا الكتيب ! إلا فيما
ندر جدّا ، فلم يذكر إلا قلة قليلة وفى مواضع محدّدة ، وعمد الى ذكر
بعض الأحداث منسوبة للمجهول ! فاخفت تعليقات المؤلف الظريفة عن
بعض القادة السودانيين كالدرديري عثمان (٣٥) وظف الله خالد (٣٦)
ومحمّد نور الدين (٣٧) وأزهري والى لم تخل من صدق وحسن ملاحظة ، وإن
كان بعضها قد يبدو جارحا غير لائق فى نظر البعض . وواضح أن حذف
هذا الجانب لا يحتاج الى تعليل .

وقد احتلت مقابلة المؤلف للسيد الميرغنى والمهدى صفحات فى كتاب السيادة للسودان، ولكنه اكتفى فى الكتيب العربى أن يذكر بأنه "تحرك ساعيا الى الاتصال بجميع الجهات مقترحاً طريقه الى أعلى المستويات". (٣٨) ولا أجد تفسيراً لهذا الحذف، إن كانت المقابلات قد تمت بالفعل ! فقد كان يكتفى المؤلف أن يغيّر صياغة وصفه للزيارات تفادياً للحرص، إذ لا يعقل أن يبدى إعجابه بالمظهر (الملوكى) للسيد عبد الرحمن فى زمن الجمهورية الأولى لمصر !

ويثبت حسين ذو الفقار فى كتابه السيادة للسودان تفاصيل مناقشات طويلة جرت بينه وبين ابراهيم أحمد (٣٩) ويزعم أنها جرت قبل توقيع الاتفاقية . وحقيقة الأمر فإن وصفها بالمناقشات فيه كثير من التجاوز، إذ أنها اتسمت بالافاضة من جانب ابراهيم أحمد وبيدت وكأنها بيان يوضح خطأ سياسياً، (٤٠) وهو الدفاع عن الدعوة لاستقلال السودان وسيادته، فما كان حواراً أو مناقشة أو تبادل رأى أو مفاوضة وكان الظن أن تلك الآراء قد جمعها المؤلف واخترنها أثناء فترة عضويته للجنة الحاكم العام مع ابراهيم أحمد ! وكان ذلك حدسى رغم تأكيد المؤلف غير ذلك . على أى حال، فلقد اختفت كل تلك الصفحات الطوال من النص العربى جملة وتفصيلاً، بل اختفى اسم ابراهيم أحمد والكلمات الحسان التى وصفه بها المؤلف لعله يعرفها حسيباً ذو الفقار . ولكن نميل الى أن هذه الأحاديث التى يؤكد المؤلف أنه أجراها مع الساسة السودانين فى الخرطوم لم تحدث إلا بعد لقائه بهم فى القاهرة أو بعد توليه عضوية لجنة الحاكم العام . فليس هناك ما يدل على اتصالات بين مصر والأحزاب السودانية قبل نهاية أكتوبر ١٩٥٢ وقبل حضور الوفود السودانية لمصر . فلم ترصد الإدارة البريطانية تلك الاتصالات التى جرت فى الخرطوم وإلا لما فوجئت بما حدث من تفاهم كما جاء فى وثائق الخارجية البريطانية (١٩٥٣)، (٤١) ولم ترد فى أى من مذكرات السودانين والمصريين التى نشرها عن تلك الحقبة .

وخلا النص العربى من قصة الدكتور حامد سلطان (وتهالكه) أمام عدسات التصوير كما صوّرها ذو الفقار، واختفت الكلمات الجارحة التى وصف بها المؤلف الحادثة . وحقيقة الأمر فالحادثة تافهة

لا تستحق الذكر ولا تثير الاهتمام، ويعجب المرء كيف ظلت في ذاكرة المؤلف لأكثر من ثلاثين عاماً !

تحوير وتبديل: -

وثورة يوليو واتفاقية السودان - كرسيفه - يطفح بالهجوم القاسى على (الاتحاديين) وإن بدا أخف بعض الشيء ممّا جاء فى الكتاب الآخر وذلك بحذف أسماء من يهاجم من قادة الاتحاديين. فصار المؤلف يذكر الحوادث مبنية للمجهول كقوله (رأى وحيد تجاسر فيقترح تكوين لجنة استشارية فى سرائى الحاكم العام)، (٤٢) وكان قد ذكر فى كتابه بالانجليزية أنّ ذلك من أقوال ميرغنى حمزة .

غير أنّ أطرف تحوير هو ما جرى لحوار المؤلف مع مبارك زروق الذى أفرد له حيزاً ضخماً فى كتاب السيادة للسودان ونوثر أن نشبته بالنص حيث يقول:

"فسعيت "للاتحادى" مبارك زروق. لقد شعرت بالحاجة للتأييد والتعزيد. ولكن عواقب السودنة الكاملة كانت أمراً لا يقوى على هضمه ! فمن البداية تمسك بعدم مقاطعة الاتحاديين (اقرأ الأشقاء) لانتخابات الحكم الذاتى التى اقترحها الحاكم العام إذ أنّ الختمية سيتخلّون عن مواقفهم حتى لا يتركوا الميدان خالياً للأنصار. ولقد استغرب من يقينى الشايب بالضغط على الانجليز لتعديل مشروع القانون. فقد كان يعتقد بأنهم سيتمسكون بموقفهم وهأنذا أحرّض كل شخص لتحدى الحاكم العام ولتصفية جهاز الادارة البريطانية. والآن أذهب الى المدى الذى أقترح فيه الطرق لطرد البريطانيين عسكريين ومدنيين. لقد أقلقته الأمر غاية القلق ! اسمع يا صديقى: هذه لعبة خطيرة. فكلّ شيء قد ينسف . ولكنى كنت مصرّاً بشدة . فقال بتأتأة : هل من الممكن .. يعنى هل

يمكن أقصد لو... السودانىون...حسنا، أقول لو
أثنا اتفقنا أجمعين أن نصدر تصريحاً... فقط
لزالة شكوك الانجليز...ذلك بأثنا سنعقد اتفاقية
دفاع اقليمية معهم بعد فترة الحكم الذاتى فإن
ذلك قد يمنعهم من التدخل الكثير فى شئوننا
وسينتفع السودان من هذا، ويظل حراً فيما يختار
من شئونه الداخلية وتحديد علاقته المستقبلية
بمصر كما شاء... ثم انخفض صوته ونظر الى ملياً
مدققاً مشوقاً لمعرفة رأى، وكان الأمر أكثر
مما أطيق ! ولكتنى لم أقل شيئاً. فحفظت
مصعوقاً فى عبنى مبارك المكتئبتين كعبنى
غزالة. إذا كان هذا اتجاه أكثر شباب الاتحاديين
أمانة وممن يقال أنهم من غلاة الاتحاديين فكيف
يكون شأن الآخرين ؟ ودون تعليق ودعت مبارك
زرورق. وكنت منزعجا بحق." (٤٣)

ويجىء النص العربى لينسب كل ذلك الحوار الى (أحد الأقطاب
البارزين بمؤتمر الخريجين) ويكتفى بفقرة موجزة يقول فيها:-

أذهلنى... إذ يقترح بأن نوحى للجانب
البريطانى بأن مصر لا تمنع فى أن ينضم
السودان بعد تقرير المصير... تحت لواء مشترك
للدفاع المشترك.. حتى يطمئن الانجليز.. فلا
يتهوروا الى تصرفات رعناء." (٤٤)

وهذه نماذج للتحوير والتبديل التى يلجأ اليها المؤلف
والتي لا نحسب أن يكون سببها السهو أو النسيان، ولا نظن أنها مصادفة
وإنما نحسبها مقصودة ومرغوبة من جانب المؤلف، على الأقل لتجنب
الجرح حيناً ولاشبات المعرفة حيناً آخر حتى ولو كان فى ذلك طمس
للحقيقة أو تحريف لها. على أى، فإن المنهجية واضحة فى أسلوب
المؤلف فى معالجة الأحداث ذاتها وكذلك فى تعريبه للكتاب ليلائم
قراء العربية وذلك عن طريق أسلوب الاضافات والحذف والتحوير.

خلاصة القول:-

إنّ كتاب ثورة يوليو واتفاقية السودان لا يختلف كثيرا عن رصيفه السيادة للسودان في الموضوعات التي عالج، وإنّما ينحصر الاختلاف في بعض التفاصيل التي أورد أو حذف أو بذّل أو أضاف - رغبة في الاسترضاء أو خشية الحرج. ولقد اتسم - كرصيفه - بشيء من عدم التدقيق في سرد الحقائق التاريخية. والكتابان يفتقران إلى التعليق والتحليل الموضوعي للأحداث، ويعانيان من تضخيم الكاتب لدوره الشخصي في سير ونتائج الأحداث، ومن منهجه الانتقائي أيضا. ولقد طغت النظرة الشخصية، التي لا تخلو من التحامل أحيانا، على الكتابين كما سادتهما روح الوصاية وشعور التنبؤ مما قد يسبّب الضيق لمن يقرأ أيّا من الكتابين من السودانيّين.

(1) Hussein Zul Fakar Sabry, Sovereignty For Sudan, London: Ithaca Press, 1982

وقد نشرت المقالات بعنوان "السيادة للسودان" في سبع حلقات بجريدة الأيام في الفترة ما بين ١٦ فبراير و٣ مارس ١٩٨٥.

(٢) بدأت مفاوضات الحكومة المصرية مع الأحزاب السودانية : الاستقلالية والاتحادية منذ أواخر أكتوبر ١٩٥٢ وحتى توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية في فبراير ١٩٥٣. وفي العاشر من يناير ١٩٥٣ وقعت جميع الأحزاب السودانية على وثيقة تؤيد فيها المقترحات المصرية بشأن دستور الحكم الذاتي وتلتزم بمقاطعة أية انتخابات تجرى على أي دستور سواه. انظر: رئاسة مجلس الوزراء: السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١-١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة - المطبعة الأميرية - ١٩٥٣) ص ٢٩٧-٢٩٩.

(٣) توحدت الأحزاب الاتحادية وهي حزب الأشقاء بزعامة اسماعيل الأزهرى والأشقاء بزعامة محمد نور الدين، وحزب الاتحاديين. وحزب الجبهة الوطنية وحزب الأحرار الاتحاديين وحزب وحدة وادى النيل في عام ١٩٥٢م في حزب واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى.

(٤) رئاسة مجلس الوزراء. السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١-١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٣٨٣-٣٠٠.

(٥) وشائق الخارجية البريطانية السرية لعام ١٩٥٣ (١٣) اتفاقية بين مصر وأحزاب السودان، "صحيفة الشرق الأوسط" عدد ٣١ يناير ١٩٨٤.

(٦) عبد الرحمن على طه، السودان للسودانيين (الخرطوم ١٩٥٥) ص ٩١-٩٣.

(٧) نفسه، ص ١٠١-١٠٣.

(٨) مذكرات حزب الاتحاديين لمصر عديدة ونقصد المذكرة بعنوان: "حزب الاتحاديين ينقد توصيات لجنة التعديل" ولقد نشرت

بجريدة صوت السودان فى أكتوبر ١٩٥١ أو حوالى ذلك . وحدثنى السيد محمد الخليفة طه الريفى الصحفى الشهير والمحرّر بجريدة صوت السودان أنّ الحكومة المصرية طلبت نسخة من تلك المذكرة قبيل بداية المفاوضات واضطرّ الى قصّها من إرشيف الجريدة وإرسالها لمصر وللكتاب نسخة بالرونيو (ضمن مجموعة ابراهيم يوسف سليمان) .

- (٩) عبد الرحمن على طه ، المرجع السابق، ص ١٠٤-١١٠
- (١٠) مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية (الشارقة : مكتبة الشرق والغرب ، ١٩٨٠) ص ٩٦٨ .
- (١١) حسين ذو الفقار صبرى - السيادة للسودان - ص ٣٧٠ .
- (١٢) نفسه .
- (١٣) (أ) ميرغنى حمزة - من أبرز زعماء الختمية ومن مؤسسى الجبهة الوطنية التى اندمجت فى الحزب الوطنى الاتحادى حيث أصبح من قادته وتقلّد منصب وزارة المعارف والزراعة والرى . ثم كوّن حزب الأشقاء الجمهورى وصار من زعماء حزب الشعب الديمقراطى بعد الاستقلال .
- (ب) مبارك زروق - من أقطاب حزب الأشقاء وسكرتير الحزب لفترة . ومن زعماء الحزب الوطنى الاتحادى، شغل مناصب وزارية عدّة وكان أول وزير خارجية للسودان .
- هذا ولقد نحيل القارئ الى صفحات ٦٢ و ٦٦ من كتاب السيادة للسودان لحديث المؤلف عن السيدين ميرغنى ومبارك والى تعليقاتنا فى الحلقة الثالثة والرابعة من السلسلة المذكورة آنفا .
- (١٤) على حامد، "مسيرة وحدة وادى النيل بين المؤيدين والمعارضين من المصريين والسودانيين" الصحافة العدد الأسبوعى ١٩ مارس ١٩٨٣ .
- (١٥) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، الجزء الأول (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٠) ص ٢٨١ .
- (١٦) على حامد، "كيف أجمع السودانيون على الاستقلال"، جريدة الصحافة ١٣ يناير ١٩٨٣ .

- (١٧) على حامد - المقالين المذكورين آنفاً .
- (١٨) يحيى محمد عبد القادر، على هامش الأحداث في السودان (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، د.ت) ص ٢٢٨ .
- (١٩) الأستاذ جبران حائك صحفي لبناني كان مديراً لتحرير الجريدة البيروتية وقد دعت حكومتها الوطنية الاتحادى لحضور احتفالات الجلاء (أغسطس ١٩٥٥) . وحينما تبين للسيد يحيى الفضلى صلة الأستاذ/ جبران بعبد الناصر استدعاه - ثانية - وحمله رسالة ثم أخرى لعبد الناصر .
- (٢٠) "جبران الحائك يروى خفايا وأسراراً وافقت معركة الاستقلال " الحلقة الخامسة، مجلة الدستور، ٧ سبتمبر ١٩٨١ .
- (٢١) البغدادى، ص ٢٩٣ .
- (٢٢) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٥٢
- (٢٣) د. حامد سلطان، قانونى دبلوماسى، كان عضواً فى وفد المفاوضات المصرية البريطانية، نوفمبر ١٩٥٢ - فبراير ١٩٥٣ .
- (٢٤) ذو الفقار، السيادة للسودان، ص ١٣٥ .
- (٢٥) نفسه، ص ٣١-٣٢ .
- (٢٦) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٥٦-٦٢ و ٦٩-٧٢ .
- (٢٧) بعض أجزاء هذا الكتاب تكاد تكون ترجمة . فمثلاً صفحات ٢ الى ٩ عبارة عن ترجمة للمصفتين السادسة والسابعة من كتاب السيادة للسودان .
- (٢٨) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٥٦
- (٢٩) محمد الخليفة شريف - ابن عم السيد/ عبد الرحمن المهدي وخال السيد/ الصديق المهدي، رئيس حزب الأمة فى ذلك الوقت . من كبار الأنصار وأقطاب حزب الأمة .
- (٣٠) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٥٣ .
- (٣١) نفسه، ص ٥٢ .
- (٣٢) نفسه، ص ١٠٢ .
- (٣٣) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ (القاهرة : دار الكتاب النموذجى،

١٩٧٥) ص ١١٢.

- (٣٤) ذو الفقار، السيادة للسودان، ص ١٢٨-١٣٠.
- (٣٥) الدرديري محمد عثمان من زعماء الختمية وسكرتير الجبهة الوطنية التي انضمت للوطني الاتحادي. وكان ممثل الوطنى الاتحادي فى لجنة الحاكم العام فى فترة الحكم الذاتى ثم صار عضوا بمجلس السيادة بعد الاستقلال.
- (٣٦) خلف الله خالد- من أقطاب الختمية ومن مؤسسى الجبهة الوطنية أصبح أميناً للصندوق للحزب الوطنى الاتحادي وممثله فى لجنة الانتخابات ثم أول وزير للدفاع فى الحكم الوطنى. أصبح من زعماء حزب الاستقلال الجمهورى ثم من قادة حزب الشعب الديمقراطى
- (٣٧) محمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء، ثم انفصل وترغم جناحاً بنفس الاسم حتى اندماجه فى الوطنى الاتحادي. نال متمسكاً بالاتحاد مع مصر حتى إعلان الاستقلال. شغل مناصب وزارية عديدة وأصبح من أقطاب حزب الشعب الديمقراطى بعد الاستقلال.
- (٣٨) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٣٢
- (٣٩) ابراهيم أحمد - من قادة حركة الخريجين. كان سكرتيراً لمؤتمر الخريجين لعدة دورات، أهمها الدورة التى قُدمت فيها مذكرة المؤتمر للإدارة البريطانية بمطالب البلاد فى عام ١٩٤٢م. صار من أقطاب حزب الأمة وممثلهم فى لجنة الحاكم العام، ثم صار وزيراً للمالية بعد الاستقلال.
- (٤٠) ذو الفقار، السيادة للسودان، ص ٥٣-٥٧.
- (٤١) "وثائق الخارجية البريطانية السرية لعام ١٩٥٣-١٩٥٤"، اتفاقية بين مصر وأحزاب السودان" جريدة الشرق الأوسط - ٣١ يناير ١٩٨٤.
- (٤٢) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٧٤-٧٥.
- (٤٣) ذو الفقار، السيادة للسودان، ص ٦٦.
- (٤٤) ذو الفقار، ثورة يوليو، ص ٧٦.